

استعراض الأداء السنوي

سيتمتع الموظفون البحرينيون العاملون بأي من دول المجلس الأخرى بكافة المزايا التي يتمتع بها إخوانهم الموظفون داخل البحرين

نظام مد الحماية التأمينية:

وتفعيلاً لمجموعة من الجهود المبذولة التي سبقتها تطلعات وآمال مواطني وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي، بمن فيهم مواطنو مملكة البحرين لبسط مظلة النظام التقاعدي المطبق على أكبر عدد من البحرينيين وبخاصة العاملين في دول مجلس التعاون، فقد سعت الهيئة خلال العام الماضي ٢٠٠٥ لتحقيق أمنيات المؤمن عليهم، وتفعيل اقتراحاتهم المرفوعة لأصحاب الشأن من مسؤولي أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية في جميع دول مجلس التعاون لاسيما بمملكة البحرين، عبر جهود تكثفت بالنجاح، (بفضل الله تعالى) وجهود العاملين في الوصول إلى صيغة ثابتة وأرضية مشتركة لتفعيل نظام مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون العاملين في غير دولهم، حيث إنه بموجب النظام المقترح سيتمتع الموظفون البحرينيون العاملون بأي من دول المجلس الأخرى بكافة المزايا التي يتمتع بها إخوانهم الموظفون داخل البحرين، كما ستكون هناك تغطية تأمينية شاملة لأسرة البحريني العامل في أي دول المجلس الأخرى، كما هي التغطية التكافلية لأسرة الموظف والمتقاعد البحريني العامل في بلاده، وذلك استناداً لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعه رقم (٢٥) المنعقد بمملكة البحرين خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٤، باعتماد وإرساء مبدأ وإطار النظام المشار إليه.

المشترك في التقاعد وأفراد أسرته هم الهدف دوماً..

لطالما اعتمدت حكومة البلاد الموقرة العمل على تأصيل وتعزيز دعائم ولبنات البناء الخدمي، ضمن منهج تطويري شامل في هيكل الأداء الوظيفي الحكومي، ومن أبرزها ما شهدته الهيئة العامة لصندوق التقاعد من خطوات مثمرة وواضحة بهذا الشأن، تمثل العمل الدائب من أجل الأخذ بالخطط والأنظمة والتغطيات التأمينية، لتلبية تطلعات وحاجات المؤمن عليهم. وذلك من خلال مد جسور التواصل البحثي مع مراكز البحث العلمي، وعمل الدراسات والأبحاث المتخصصة، وتطوير الأداء الوظيفي واختصار خطواته ما أمكن، فضلاً عن العمل على تنمية حقوق المؤمن عليهم من خلال سلسلة من الجهود الاستثمارية والمالية والمحاسبية، والتي ترجمت ورسخت جميعها دور الهيئة التأمينية باتجاه بسط الرخاء والاستقرار المالي والمعيشي لأفراد المجتمع عموماً وفئات المؤمن عليهم من موظفي الحكومة والمتقاعدين والمستحقين عن المتوفين منهم على وجه الخصوص.



وذلك في إطار تطبيقها لسلسلة من المراسيم السامية والقرارات التنظيمية التي تتوافق مع منظومتي التقاعد المدني بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥، والعسكري بموجب المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦، فضلاً عن الاستحداثات والإضافات المدخلة عليهما على ضوء اعتبارهما أدوات حية وملتصقة ببيئة العمل الحكومي ومحقة للتأمين الاجتماعي لشاغلي تلك البيئة.

اعتباراً من شهر يوليو ٢٠٠٥ ولغاية ديسمبر من العام نفسه تلقت الهيئة (٨٧٨٣) استفساراً معلوماتياً من خلال المركز فقط، جلها كان من موظفي الحكومة وأصحاب المعاشات التقاعدية

السير قُدماً في مشروع PASS

نظراً للدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه أنظمة المعلومات الإدارية المعمول بها في الهيئة في تمكينها من أداء المهام المناطة بها، انطلاقاً من صحة ودقة تلك المعلومات والتمكن من التعامل معها وتحديثها بفاعلية تامة، فضلاً عن المحافظة عليها بصورة مستقرة وقريبة من القائمين على صنع القرار بالهيئة، والحرص عليها كأمانة ينبغي المحافظة عليها لاختصاصها بحقوق المشتركين في التقاعد، فإن الهيئة قد انتهت من بعض الخطوات الرئيسية الهامة في مشروع تطوير وتحديث أنظمة المعلومات الإدارية (PASS)، والذي يؤمل من خلاله تحقيق نتائج طيبة تتعلق بدقة وحيوية بيانات المؤمن عليهم، وإمكانية توظيفها بصورة مناسبة تماماً تتفق وتوجه الهيئة لإنجاز المعاملات التقاعدية بأسرع وقت ممكن.

وبحسب ما تمخض من دراسة، وتحقيق لبعض المراحل المتقدمة من المشروع المشار إليه، فقد تم التعامل بفاعلية مع الأرشفة الإلكترونية، وإدارة استثمارات الهيئة، والشئون المالية والموارد البشرية فضلاً عن إنجاز ما تم من المشروع فيما يخص نظام إصابات العمل، وبيانات المشتركين عموماً.

إدارة وتحديث أنظمة معلومات المشتركين...

افتتاح مركز الاتصالات CALL CENTER للخدمة الإرشادية

إيماناً من الهيئة العامة لصندوق التقاعد بضرورة تطوير خدمة المشتركين وتيسير إجراءات معاملاتهم، فإنها قد وظفت نظاماً اتصالياً وآلياً منذ شهر يوليو ٢٠٠٥ لتقديم الدعم المعلوماتي والإرشادي لجميع المستفسرين عن نظام التقاعد وآليات الاستفادة به، وكذلك الرد المباشر على استفسارات أصحاب المعاملات التقاعدية لدى الهيئة ومن يخولونهم للاستفسار عن معاملاتهم. وقد تم تكليف كادر وظيفي من موظفي الهيئة، جرى تدريبه وتزويده بالمهارات اللازمة، لتأدية الدور الإرشادي والمعلوماتي المناط بالمركز بكل كفاءة واقتدار.



واعتباراً من شهر يوليو ٢٠٠٥ ولغاية ديسمبر من العام نفسه تلقت الهيئة (٨٧٨٣) استفساراً معلوماتياً من خلال المركز فقط، جلها كان من موظفي الحكومة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وبذا فيمكننا التأكيد على أن مركز الاتصالات قد تلقى ويتلقى - في حقيقة الأمر- إتصالات من شرائح كثيرة من المتصلين المستفسرين، وهذا يشير بكل قناعة إلى جدوى وفائدة إنشاء المركز، فضلاً عن نمو اتجاه ودافع واضح لدى المؤمن عليهم للتزود بالمعلومات التي تتصل بحقوقهم وامتيازاتهم، في إطار النظام التقاعدي، الأمر الذي يتم موافاتهم به من خلال المركز. يضاف إلى ذلك القنوات الإرشادية العديدة بالهيئة، ومنها الموقع والبريد الإلكتروني للهيئة، وقسم خدمات المراجعين، وكذلك الدور الهام الذي يقوم به قسم الخدمة التأمينية والعلاقات العامة.

الارتقاء بالخدمات المعلوماتية والإرشادية...

إن الهيئة شرعت أيضاً، وعلى أكثر من صعيد ومحور، في بحث ودراسة موضوع أسلمة قروض التقاعد بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية

أفاق لا حدود لها...



ولكونها الأداة الرسمية الأساس في تحقيق ركائز التكافل الاجتماعي لمنتسبي القطاع الحكومي في حقل الوظيفة وفيما بعد الإحالة على التقاعد، فإن الهيئة شرعت أيضاً، وعلى أكثر من صعيد ومحور، في بحث ودراسة موضوع أسلمة قروض التقاعد بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، كما تدارست خطوات تنفيذ النظام المقترح لضم مدة الخدمة في القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي للملتحقين بالعمل في القطاع الحكومي.

وحفاظاً على هذه المكتسبات فإن الهيئة لن تألو جهداً في تأصيل المديبات الأعمق للوجود التأميني وذلك بالتنسيق

مع كافة الجهات المختصة في البلاد، وحيث إن هذا هو ديدنها منذ نشأتها، فإن ما يدل على هذا المنحى بالإضافة لما أسلفنا، تجدد وتزايد التحاق وخضوع قطاعات عمل أخرى تحت مظلة التقاعد عاماً بعد عام، بما يؤكد حقيقة أهم وهي أنه لا جغرافية ولا حدود للامتداد التأميني للقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت تقاعد موظفي الحكومة، والمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ بتنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام.

تعزيز القدرة المالية

وعبر إدارة الهيئة الملتزمة بحقوق ومدخرات المؤمن عليهم بما ترتب عليه تمكنها عاماً بعد عام من الحفاظ عليها وتنميتها، فإنه بحسب المؤشرات الصادرة بشأن تلك المدخرات، فقد ارتفعت حقوق المؤمن عليهم إلى ١,٣٨٦ مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٥، في مقابل ٩٣٣ مليون دينار عام ٢٠٠١، وبمعدل نمو سنوي قدره ١٠,٤٪ في حين ارتفعت عوائد استثمارات الهيئة إلى ٥٤,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٥ في مقابل ٣٧,٨ مليون دينار عام ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها ٤٥٪.

صيانة الأرضية الراسخة لمدخرات المؤمن عليهم وحقوقهم التقاعدية...



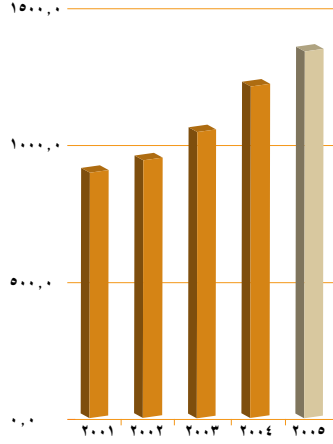
أكثر من إنجاز ...

استعراض الأداء المالي

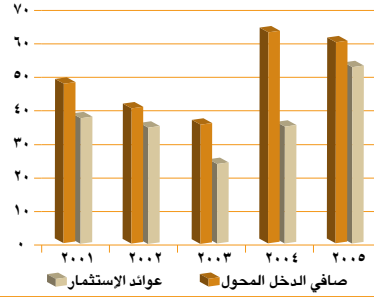
المحتويات	
جدول رقم ١: حقوق الخاضعين لنظام التقاعد وصافي الدخل وعوائد الاستثمار (مليون دينار)	١٣
جدول رقم ٢: إيرادات الاشتراكات والمصروفات التقاعدية (مليون دينار)	١٣
جدول رقم ٣: عدد الموظفين الخاضعين لنظام التقاعد والمستجدين والمنتبهة خدماتهم خلال عام ٢٠٠٥ (القطاع المدني)	١٤
جدول رقم ٤: نمو عدد أصحاب المعاشات والمستحقين ومقدار المعاشات التقاعدية خلال خمس سنوات من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القطاع المدني والعسكري)	١٤
جدول رقم ٥: فئات المستحقين ومقدار المعاشات المصروفة ومتوسط المعاش لعام ٢٠٠٥ (القطاع المدني والعسكري)	١٥
جدول رقم ٦: بيان بعدد الموظفين المنتبهة خدماتهم لعام ٢٠٠٥	١٥
جدول رقم ٧: الموظفين الذين قاموا بضم خدماتهم السابقة والذين قاموا بشراء خدمة افتراضية (القطاع المدني)	١٦
جدول رقم ٨: الحاصلون على الاستبدال والقروض (القطاع المدني)	١٦

استعراض الأداء المالي

حقوق الخاضعين لنظام التقاعد (مليون دينار)



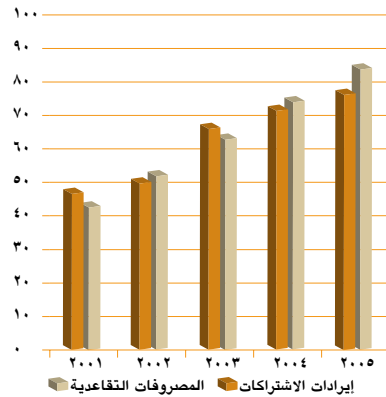
صافي الدخل وعوائد الإستثمار (مليون دينار)



جدول رقم ١:
حقوق الخاضعين لنظام التقاعد وصافي الدخل وعوائد الإستثمار (مليون دينار)

السنوات	حقوق الخاضعين لنظام التقاعد	صافي الدخل	عوائد الإستثمار
٢٠٠١	٩٣٣	٤٨	٣٧,٨
٢٠٠٢	٩٨٠	٤٠,٤	٣٤,٢
٢٠٠٣	١٠٨٤	٣٥,٦	٢٤,٧
٢٠٠٤	١٢٥٨	٦٥	٣٧,٧
٢٠٠٥	١٣٨٦	٦٠,٩	٥٤,٨

إيرادات الاشتراكات والمصروفات التقاعدية (مليون دينار)

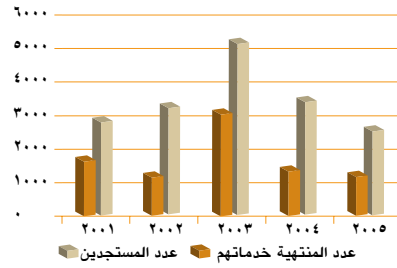


جدول رقم ٢:
إيرادات الاشتراكات والمصروفات التقاعدية (مليون دينار)

السنوات	إيرادات الاشتراكات	المصروفات التقاعدية	الفرق
٢٠٠١	٤٧,٩	٤٤,٧	٣,٢
٢٠٠٢	٥٠,٩	٥٢,٢	١,٣-
٢٠٠٣	٦٨,٧	٦٥,٨	٢,٩
٢٠٠٤	٧٢,٣	٧٤,٥	٢,٢-
٢٠٠٥	٧٨,٢	٨٦,١	٧,٩-

استعراض الأداء المالي

عدد الموظفين المستجدين والمنتبهة خدماتهم خلال عام ٢٠٠٥



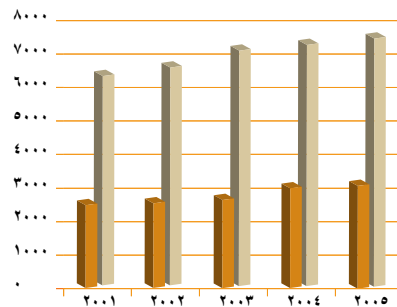
جدول رقم ٣:
عدد الموظفين الخاضعين لنظام التقاعد والمستجدين والمنتبهة خدماتهم خلال عام ٢٠٠٥ (القطاع المدني)

السنوات	عدد الموظفين الخاضعين لنظام التقاعد	عدد الموظفين المستجدين	عدد الموظفين المنتبهة خدماتهم
٢٠٠١	٣٥٤٨٢	٢٩٦٧	١٣٥٦
٢٠٠٢	٣٧٦٩٠	٣٣٣١	١١٢٢
٢٠٠٣	٣٩٧٨٣	٥١٢٨	٣٠٣٥
٢٠٠٤	٤١٧٠٧	٣٥٣٢	١٢١٢
٢٠٠٥	٤٣٢٦٢	٢٦٧٧	١١٩٢

يلاحظ في الجدول رقم ٤ ما يلي:

- ارتفاع عدد أصحاب المعاشات الأحياء عام ٢٠٠٥ بمعدل ٨٨,٤٪، بينما كان الارتفاع في عام ٢٠٠٤ بمعدل ٧٦,٤٪.
- أما نسبة الزيادة في عدد المتوفين فإنها بلغت ٢٦,٦٪ عام ٢٠٠٥، بينما تجدها في عام ٢٠٠٤ ٢٣,٧٪.
- إن نسبة الزيادة في عدد المستحقين لعام ٢٠٠٥ بلغت ٢,٣٪ من عدد المستحقين.

نمو عدد أصحاب المعاشات والمستجدين ومقدار المعاشات التقاعدية من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥



جدول رقم ٤:
نمو عدد أصحاب المعاشات والمستحقين ومقدار المعاشات التقاعدية خلال خمس سنوات من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ (القطاع المدني والعسكري)

السنوات	عدد الأحياء	عدد المتوفين	عدد المستحقين عن المتوفين	مقدار المعاشات (مليون دينار)
٢٠٠١	٦٦١٦	٢٦١٣	٦٤١١	٣٠,٣
٢٠٠٢	٧٤١٨	٢٦٧٧	٦٨٢٢	٣٥,٤
٢٠٠٣	٨٩٤٢	٢٨٤٥	٧١٦٩	٤٢,٧
٢٠٠٤	٩٧٣٢	٣٠٠٩	٧٣١٤	٥٠,٨
٢٠٠٥	١٠٦١٠	٣١٩١	٧٤٣١	٥٦,٩

استعراض الأداء المالي

يلاحظ في الجدول رقم ٤ مايلي:

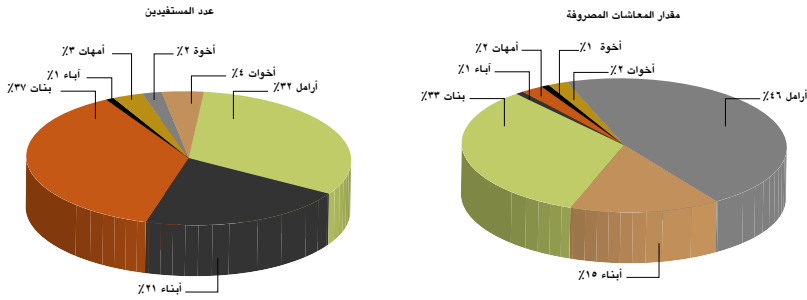
• إن عدد المستحقين للمعاش التقاعدي قد بلغوا ٧٤٣١ مستحقاً ومستحقة.

• تمثل فئة البنات الأكبر بالنسبة لاستحقاق النصيب من المعاش حيث بلغت ٣٦٪ من إجمالي المستحقين، ثم الأرامل بنسبة ٣٢٪ فالأبناء بنسبة ٢١٪.

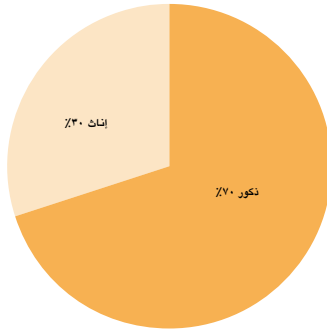
• وتمثل باقي الفئات ١١٪، ويعود سبب استحواد الإناث على النصيب الأكبر من الاستحقاق لمعاشات المتوفين إلى ما تمثله فئة الإناث من نسبة أكبر في عدد الإجمالي للتركيبة السكانية في المملكة، إلى جانب ما يمنحه القانون التقاعدي من مميزات أكبر لفئة الإناث باستمرار استحقاق للمعاش

جدول رقم ٥:
فئات المستحقين ومقدار المعاشات المصروفة ومتوسط المعاش لعام ٢٠٠٥ (القطاع المدني والعسكري)

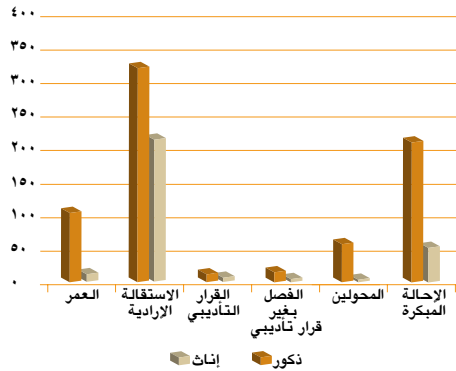
الفئة	عدد المستفيدين	النسبة المئوية %	مقدار المعاشات المصروفة (بالدينار)	النسبة المئوية %	متوسط المعاش (بالدينار)
أرامل	٢٣٦٩	٣٢٪	٤,٢٥٦,٠٥٣	٤٦٪	١٥٠
أبناء	١٥٧١	٢١٪	١,٣٦٩,١٩٣	١٥٪	٧٣
بنات	٢٦٦٢	٣٦٪	٢,٩٩٨,٨٢٤	٣٣٪	٩٤
آباء	١٠١	١٪	٧٢,٥١٩	١٪	٦٠
أمهات	٢٥٦	٣٪	١٩٨,٥٧١	٢٪	٦٥
أخوة	١٤٨	٢٪	٧٣,٥٩٧	١٪	٤١
أخوات	٣٢٤	٤٪	٢٠٣,٠٤٢	٢٪	٥٢
المجموع	٧٤٣١	١٠٠٪	٩,١٧١,٧٩٩	١٠٠٪	١٠٣



بيان نسبة الموظفين (ذكور و إناث) المنتهية خدماتهم خلال عام ٢٠٠٥



بيان بعدد الموظفين المنتهية خدماتهم خلال عام ٢٠٠٥



جدول رقم ٦:
بيان بعدد الموظفين المنتهية خدماتهم لعام ٢٠٠٥

سبب انتهاء الخدمة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية %
العمر	١٠٥	١٣	١١٨	٩.٩
العجز	٦	١١	١٧	١.٤
الاستقالة الإرادية	٣٤٦	٢٣٦	٥٨٢	٤٨.٨
الوفاة	٤٣	٩	٥٢	٤.٤
القرار التأديبي	٢٢	٦	٢٨	٢.٣
إلغاء الوظيفة	١٧	١٠	٢٧	٢.٣
الفصل بغير القرار التأديبي	٢١	١٦	٣٧	٣.١
إصالة العمل	٠	٠	٠	٠.٠
معاش الوزير	١	٠	١	٠.١
الحكم القضائي	٠	٠	٠	٠.٠
اعتلال الصحة	٠	٠	٠	٠.٠
المحولين	٦٨	٥	٧٣	٦.١
الإحالة المبكرة	٢٠٥	٥٢	٢٥٧	٢١.٦
المجموع	٨٢٤	٣٥٨	١١٩٢	١٠٠

يلاحظ في الجدول رقم ٦ مايلي:

• بلغت نسبة الذكور المنتهية خدماتهم ٧٠٪ بينما بلغت نسبة الإناث ٣٠٪ من إجمالي المنتهية خدماتهم.

• تمثل الاستقالة الإرادية أكبر عدد من المنتهية خدماتهم حيث بلغت نسبتها ٤٩٪ من إجمالي المنتهية خدماتهم تليها الإحالة المبكرة حيث بلغت نسبتها ٢٢٪.

استعراض الأداء المالي

جدول رقم ٧:

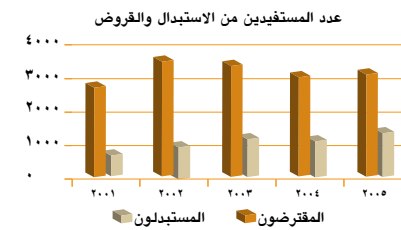
الموظفين الذين قاموا بضم خدماتهم السابقة والذين قاموا بشراء خدمة افتراضية (القطاع المدني)

السنوات	الموظفين الذين ضموا خدماتهم السابقة	المبالغ	الموظفين الذين قاموا بشراء خدمة افتراضية	المبالغ
٢٠٠١	٢٨٠	٢١,٥٩١,١٦٢	١,٠٧٢	١,٥٧٧,٠٥٨
٢٠٠٢	٢٧٠	٢,٣١٩,٣٩٠	٩٢٩	٥,٠١٢,٨٤٠
٢٠٠٣	١٧٩	١,٧١١,٩٨٦	١,٨٦٩	١٠,٩٢٨,١٤١
٢٠٠٤	٩٢	٨٦٨,٧٣٠	١,٥٠٩	٧,٣٨٦,٩٢٩
٢٠٠٥	١٣٠	١,٢١٢,١١١	١,٢٩٦	٧,١٤٧,٦٨٣

جدول رقم ٨:

الحاصلون على الاستبدال والقروض (القطاع المدني)

السنوات	المستبدلون	المبالغ	المقترضون	المبالغ
٢٠٠١	٨٠٥	٦,٦٨٢,٥٧٩	٢,٩٤٨	١٠,٨٨٩,٠٢٢
٢٠٠٢	١,٠٠٥	٢,٤٧٨,٠٩٢	٣,٥١٦	١٢,٦٥٧,٦٨٠
٢٠٠٣	١,٢٠٩	٩,٠٧٤,٩٩٧	٣,٤٠٨	١٢,٣٧٩,٩٣٨
٢٠٠٤	١,٢١٦	٨,٨٠٤,٧٥٩	٣,١٧٧	١١,٧٦٣,٦٧٢
٢٠٠٥	١,٤٤٣	١١,٢٣١,٧٠٧	٣,٢٨٨	١٤,٣٨٦,٢٤٩





THE PENSION FUND COMMISSION



الهيئة العامة لصندوق التقاعد

الهيئة العامة لصندوق التقاعد تقدم حماية متكاملة...